الخريجي مترئساً جانباً من الجلسة

التصويت

أجل تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في «مخالفات تعيينات الجمارك» و«تجاوزات المشروعات»

إقرار قانون الرعاية الاجتماعية للمسنين بالمداولتين بالإجماع

وزيرة الشؤون: قانون رعاية المسنين قديم منذ السبيعينات ويعطي العديد من المميزات لكبار السن

- هناك توافق نيابي - حكومي على قانون المسنين فهو يحقق رعاية متكاملة لهم
- العيسى: قانون «الجامعات» سيسمح بفتح فروع لها وللتطبيقي في المحافظات الست
- تحويل أكثر من 200 شخص يعملون في «الخاص» إلى النيابة العامة في قضية الشهادات

الصالح يوضح وجهة نظر الحكومة

- الزلزلة: يجب أن يكون هناك تشجيع للعناصر والكفاءات الوطنية لتعيينهم في المناصب القيادية في «الكويتية»
- حمدان العازمي: نتمنى من النواب الذين يطلبون لجان التحقيقات ألا يترشحوا لعضويتها
- كامل العوضي: نجدد التحذير من انتشار الشهادات المزورة وخطرها على البلد

لحين عودته من خارج البلاد، مؤكدا ان اللجنة التشريعية لم تأخذ بفترة الشهر الممنوحة لها في رفع الحصانة عن دشتي، متمنيا سحب التقرير وبعد شهر سترفع الحصانة تلقائياً.

وتابع عبدالصمد، انه بغض النظر عن موضوع الشكوى بحق دشتي برفع الحصانة، التشريعية استعجلت في رفعها عنه.

من جانبه قال النائب عادل الخرافي: «للأسف أن رسالة دشتي أخذت من النائب عدنان عبدالصمد 5 دقائق، في حين رسالة الميزانيات أخذت منه دقيقة واحدة، خلونا من دشتي خلوهم يحاكمونه، رسالة الميزانية يفترض ان تناقش، لنضع وقتنا في مجال العمل الحقيقي والانتاج، رفع حصانة دشتي لا توجد فيها كيدية وهو مصر على رأيه أمام الجميع».

بدوره، قال النائب مبارك الحريص: «اللجنة التشريعية طبقت اللائحة والدستور في رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي»، مبينا أن دشتي دلس على الامة والان يريد أن يدلس على أعضاء مجلس الامة، وأن إتهامه للجنة التشريعية غير مقبول وبدأ ينقل صراعاته إلى داخل المجلس.

وقال النائب عبدالله الطريجي: رجالات الكويت حين وضعوا الدستور لم يتخيلوا وصول عضوا بمستوى دشتي

ووافق مجلس الأمة في جلسته العادية اليوم الثلاثاء على عدد من الرسائل الواردة على جدول أعماله بعد مناقشتها والتصويت عليها.

ووافق المجلس على طلب رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية بإحالة كتاب وزير التربية ووزير التعليم العالي بشأن طلب تشكيل لجنة تحقيق حول تكرار حالات وفيات العمال في مشروع مدينة صباح السالم الجامعية (الشدادية) إلى لجنة المرافق العامة البرلمانية بصفتها لجنة تحقيق واللجنة المختصة طبقا لنص المادة (58) من اللائحة الداخلية.

كما وافق المجلس على طلب رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بإحالة التقارير والدراسات التي سبق أن أعدها ديوان المحاسبة إلى الحكومة لتوافي الديوان برأيها حيالها والإجراءات المتخذة لتنفيذ ما جاء فيها من توصيات في مدة أقصاها شهران.

ووافق المجلس على رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية التي يطلب فيها التوصية بأن تستبعد التعاقدات الحكومية الشركات التي شاب تنفيذها للعقود قصور ومخالفات سجلها ديوان المحاسبة وذلك تلافيا لتكرار تلك المخالفات على أن تقدم لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية إلى المجلس في جلسته المقبلة تقريرا في شأن إحدى الشركات التي تمت إثارة بعض الملاحظات والمخالفات حولها من قبل رئيسي لجنتي الميزانيات وحماية الاموال العامة.

وتعهد وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي في هذا الصدد بإيقاف طلب المطابقة المقرر أن يرسله للجنة المناقصات المركزية في شأن أحد مشاريع البنية التحتية بالوزارة إلى حين انتهاء لجنة حماية الاموال العامة من تحقيقها بشأن تلك الشركة.

كما وافق المجلس على إحالة الرسالة الواردة من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية والمتعلقة بوضع التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت تحت المراجعة للنظر في تخفيضه إضافة إلى الإصلاح الاقتصادي.

ووافق المجلس على الرسالة الواردة من عضو مجلس الأمة فيصل الكندري التي يدعو فيها المجلس إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب الأوضاع في القطاعات النفطية والطلب من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة متابعة تصويب المخالفات التي وردت في تقرير ديوان المحاسبة.

من جهته أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح أهمية الرسالة التي أحالها إلى المجلس والواردة من محافظ بنك الكويت المركزي التي يسترعي من خلالها انتباه السلطتين إلى سرعة اتخاذ إصلاحات مالية واقتصادية فاعلة لتحاشي أي تاثيرات فيما يتعلق بتصنيف الكويت الائتماني.

وحول الرسالة الواردة من النائب الكندري أوضح الوزير الصالح أن لجنة التدقيق والمخاطر في مؤسسة البترول الكويتية أوكلت إليها متابعة ملاحظات ديوان المحاسبة على أن تقوم بتسويتها بالكامل وفق القانون.

وبشأن ما أثير حول «استهداف الحكومة مزايا العاملين بالقطاع النفطي» أكد الوزير الصالح اهتمام الحكومة البالغ في القطاع النفطي والعاملين به مشيرا إلى أن الحكومة تتعامل مع العاملين في القطاعين النفطي والعام على مسافة واحدة «إنما تسعى الى ترشيد بعض المزايا التي طبقت على القياديين في القطاعين».

وقال النائب جمال العمر، إن زيادة البنزين والكهرباء لن تحل المشكلة الاقتصادية، وهناك زيادة في الكلفة التشغيلية لسوء الإدارة.

وأشار النائب يوسف الزلزلة الى أن «يجب أن يكون هناك تشجيع للعناصر والكفاءات الوطنية لتعيينهم في المناصب القيادية في مؤسسة الخطوط الكويتية.»

واكد النائب عدنان عبدالصمد أن «من الخطأ ان تقوم الحكومة ببيع الشركات والاستثمارات الناجحة.»

قال وزير المالية انس الصالح ان الاتجاه الحالي هو تخصيص الشركات والاستمرار في التنمية والتطوير بشفافية.

ولفت الى ان بيع الحكومة للشركات من منطلق اتجاهها لتطبيق الخصخصة ومنذ سنة 94 بيعت 54 شركة

وقال النائب حمدان العازمي:» نتمنى من النواب الذين يطلبون لجان التحقيقات لا يترشحون لعضويتها»

واضاف:» لم نر نتائج تحقيق اللجان البرلمانية فلماذا طلبات التحقيق فهل لجان التحقيق هدفها الابتزاز؟»

وأثار النائب كامل العوضي التحذير مجددا من انتشار الشهادات المزورة وخطرها على البلد

وقال وزير التربية وزير التعليم العالي بدر العيسى:» أصحاب الشهادات الدراسية المزورة وافدين أحيلوا الى

.. والعوضي يعقب

الوزير العيسى متحدثا

متابعة